شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أحزاب الباطل

لو كنّا في بلد غير بلدنا هذا، وفي ظل دولة غير دولتنا هذه لزُلْزِلَت الأرضُ زلْزالَها وأخرجتِ الأرْضُ أثْقالَها، فما من دولَة تحترم نفسها (أي تحترِم شعبها وإرادته) يحدث فيها مثل ما حدث لدينا وكشف عنه أحد الوزراء الرئيسيين في الحكومة، ثم تُعطيه الآذان الصماء.

الوزير هو وزير التجارة السيد خير الله بابكر، وما كشف عنه يُفترض (لو كنا في دولة تحترم نفسها) أن يدفع الحكومة الى تقديم استقالتها في الحال من دون أي تلكؤ أو ممانعة. فالوزير أعلن عن وجود الملايين من البطاقات التموينية الوهمية التي استخدمت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

كان الوزير بابكر يتحدث لصحيفة الدولة (الحكومة) العراقية "الصباح" من القاهرة على هامش اجتماع إقليمي في مقر الجامعة العربية، وهو قال بالنص "هناك ملايين البطاقات التموينية الوهمية في الكثير من المحافظات تعمل الوزارة على كشفها والجهات المتورطة بتزويرها"، وأضاف أن هذه الكمية من البطاقات التي استعملت في عملية التصويت "أثّرت في نتائج الانتخابات ومن ثم في العملية والقرار السياسي في العراق على مدى السنوات الماضية".

أكثر من هذا كشف الوزير عن تعرضه إلى "تهديدات كبيرة من جهات سياسية معروفة لترك هذا الموضوع"، لكنه أكّد إصرار الوزارة على المضي بكشف هذه البطاقات ووعد بإعلان ذلك الى وسائل الإعلام "قريباً"، ونحن بدورنا سننتظر هذه الـ"قريباً".

ما معنى كلام وزير التجارة؟

معناه بكل بساطة ان البرلمان الحالي باطل لأنه كان ثمرة انتخابات باطلة. والانتخابات باطلة لأنها تمّت ببطاقات وهمية (مزورة، باطلة) بالملايين، إضافة الى أن القانون الذي جرت تلك الانتخابات وفقاً له غير دستوري بحسب حكم المحكمة الاتحادية التي، لأسباب نعرفها، قضت على نحو عجيب وغريب بان عدم دستورية قانون الانتخابات تنسحب على الانتخابات اللاحقة وليست السابقة مع أن حكمها كان في قضية طعن في نتائج الانتخابات السابقة قدّمه بعض المرشحين في تلك الانتخابات.

ولأننا دولة لا تحترم نفسها (لا تحترم شعبها وإرادته) لم نسمع بأحد يرفع صوته ويقول إن هذا الكشف الذي أعلن عنه أحد أعضاء الحكومة يحتّم على الحكومة أن تستقيل لكي تفسح في المجال أمام حل مجلس النواب وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. فالمفترض ان الغالبية العظمى من أعضاء الحكومة والبرلمان يؤمنون بان ما بُني على باطل هو باطل، ومن المفترض ان هذه الغالبية العظمى تخشى الله أكثر من غيرها باعتبارها مؤمنة وتنتمي الى أحزاب مؤمنة (إسلامية)، ويفترض أنها لا تقبل بالباطل حتى لا تدخل النار، لكن واقع الحال يقول ان هذه الأحزاب بالذات هي التي كانت وراء كل باطل حدث ويحدث في بلادنا منذ أول انتخابات (الجمعية الوطنية) حتى الآن، وتصريح وزير التجارة عن البطاقات التموينية المزورة وعمّا تلقاه من "تهديدات كبيرة" من "جهات سياسية معروفة" دليل على أنها أحزاب باطلة.

العدل: حراس السجون ميليشيات.. الصدريون: الوزارة عاجزة

أكدت وزارة العدل أمس الاثنين أن حراس السجون، يتبعون ميليشيات واحزاب مختلفة وينحازون الى نزلاء من طائفتهم او ايديولوجياتهم على حساب آخرين، فيما نفت كتلة الاحرار هروب اتباع للتيار الصدري من السجن اثر اندلاع الحريق

□ بغداد / أحمد الموسوي

وقال المتحدث باسم الوزارة حيدر السعدي في تصريح لـ وكالة "السومرية نيوز"، إن "بعض الأحزاب والتيارات لديها نزلاء في داخل السجون التابعة لـوزارة العدل"، مشيرا إلى أن "تلك الجهات حاولت ابتداءً أن تسيطر على وزير العدل حين تولى المنصب من خلال التوسط لبعض هؤلاء النزلاء".

وأضاف السعدي أن "السجون العراقية وكذلك النزلاء في داخل السجون مقسمون إلى بعض الميليشيات والأحزاب والتيارات".

في غضون ذلك نفت كتلة الأحرار هروب معتقلين من اتباع التيار الصدري من سجن البلديات اثر اندلاع حريق فيه صباح امس.

وذكر بهاء الأعرجي رئيس كتلة الأحرار النيابية ان " وفدا من التيار الصدري تفقد سجن البلديات اثر اندلاع حريق فيه (صباح أمس) للتعرف على تفاصيل الحادث ،ذلك أن قسما من النزلاء هم من اتباع التيار"، مؤكدا "لم تسجل حالات هروب لنزلاء في السجن من اتباع التيار".

واضاف " اندلع الحريق عند الساعة الخامسة والنصف صباحا، بسبب تماس كهربائي في احدى الكابينات داخل قاعات السجن"معزيا تفاقم الازمة الى " انعدام اجراءات السلامة داخل الزنزانات، ورداءة التيار الكهربائي، وسوء الادارة في السجن".

واوضح الاعرجي ان " استغاثات نزلاء السجن لم تنفع ،ذلك ان الحراس كانوا غارقين في النوم نظرا لوقت اندلاع الحريق" منوها الى ان "جميع القتلى والمصابين هم من اتباع التيار الصدري ،حيث ان أغلب الكابينات كانت مخصصة لمعتقلي التيار الصدري".

يذكر ان وفد كتلة الاحرار ضم رئيس كتلة الاحرار بهاء الاعرجي وكلا من النواب علي التميمي وحاكم الزاملي و حسين علوان و محمد رضا و جواد الشهيلي والنائب السابق فلاح شنشل".

اسكندر وتوت عضو لجنة الامن والدفاع ،اعتبر ان من غير الممكن ان يكون الحادث عرضيا منوها الى امكانية تورط بعض الجهات فيه.

وقال وتوت" من غير المعقول ان يكون الحادث عرضيا ،وبحسب خبرتي في هذا المجال،لا بد من وجود اطراف مسؤولة عن الحادث او دبرت له بطريقة ما"، وتابع "كنت قد تقدمت بمقترح يقضي بتحويل ادارة السجون وحراستها الى كل من وزارتي الدفاع والداخلية بدلا من وزارة العدل،كما وطالبت ، بتوفير مصادر استخبارية داخل هذه السجون ،كون بعضها قد اصبح وكرا لإدارة جزء من العمليات الارهابية".

وأردف عضو لجنة الامن والدفاع " كل من مدير السجن والحراس الأمنيين يتحملون مسؤولية هذا الخرق الأمني".

وأوضح عضو لجنة الأمن والدفاع عن مشاكل تواجه اللجنة لجهة توفير المعلومات حول الحوادث الامنية التي تقع في البلاد، وقال في اتصال لـ(المدى) "نواجه خللا في امتلاك معلومات عن الاحداث الامنية في البلاد، حيث ليس باستطاعتنا ارسال وفد لتقصي حقائق الاحداث في كل محافظة " مشيرا الى ان "من الافضل ان تتسلم قيادات العمليات المسؤولة عن كل حادث امني مهمة ارسال تقارير فورية تعرض فيها تفاصيل معلومات هذه الحوادث".

من جهته دعا النائب الأول لرئيس البرلمان قصي السهيل، امس الاثنين، إلى تشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة أسباب حريق سجن البلديات ومحاسبة المقصرين، وفي حين اشار إلى أن الأمر يثير الشكوك بعدم قدرة وزارة العدل على إدارة السجون والسيطرة عليها، شدد على ضرورة وضع ستراتيجية جديدة لهذا الغرض.

وقال السهيل في بيان صدر له ، إن "على الجهات المسؤولة إجراء تحقيق سريع بحادث حريق سجن البلديات ببغداد ومعرفة ملابساته وإظهار نتائجه"، لافتا إلى أن "وجود إهمال بهذا الشكل يحتم على السلطة الرقابية متابعته والمطالبة بمحاسبة المقصرين".

واستغرب السهيل من "تكرار الحوادث في السجون خلال المدة الأخيرة"، مبينا أن "الأشهر الماضية شهدت هروب عدد من السجناء الخطرين، إضافة إلى وقوع صدامات بين السجناء والحرس".

وأكد السهيل أن "حادثة (يوم امس) التي تسببت بوفاة عدد من السجناء تثير الشكوك في عدم مقدرة وزارة العدل على إدارة السجون والسيطرة عليها"، مشددا على "ضرورة وضع ستراتيجية جديدة لإدارة السجون ووضع تقييم حقيقي للقائمين عليها منعا من تكرار الحوادث مستقبلا".

يذكر ان الحريق راح ضحيته تسعة سجناء وإصابة ١٤ من النزلاء وتم نقل الضحايا الى مستشفيات الكندي والصدر وابن النفيس .

دولة القانون يقر بضغوطات على رئيس الوزراء

□ بغداد / المدى

كشف نائب عن ائتلاف دولة القانون ضغوطات تعرض لها رئيس الوزراء نوري المالكي، أسهمت في إصداره قرارات لم يقتنع بها.

وقال النائب حسين الأسدي ان هناك ضغوطات سياسية تعرض لها رئيس الوزراء في بعض القرارات الاخيرة حول مطالب الصدريين. واطلاق سراح المتهمين في قضية النخيب ."لحساسية الموضوع "حسب تعبيره

● حسين الاسدي

واشار النائب حين الأسدي في تصريح للمدى على ان هناك ضغوطات تعرض لها رئيس الوزراء في اتخاذ بعض القرارات ابتداء من مطالب الصدر مرورا بالإفراج عن المتهمين في حادثة النخيب وانتهاء بقانون النفط والغاز، وقال "ان المالكي اكد امكانية التعديل داخل مجلس النواب بعد تمريره من مجلس الوزراء والمصادقة عليه، وحول الافراج عن المشتبه بهم في حادثة النخيب كان قرار الافراج قضائيا وليس من قبل رئيس الوزراء، وفيما يخص ان المفرج عنهم كانت عليهم مؤشرات ومتهمين في قضايا ارهابية اعتقد ان بعد قرار القضاء وتبرئتهم لا يجوز ان توجه الاتهامات لهم لا من قبل مستشار رئيس الوزراء في شؤون المصالحة الوطنية ولا من قبل الشيخ حاتم السليمان.

ومن جانب آخر اكد النائب عن القائمة العراقية احمد المساري في تصريح للمدى ان البلد يمر بأزمة حقيقة وخطيرة وممكن ان تذهب بالعراق الى ما لاتحمد عقباه بعد اختلاف وجهات النظر لدى السياسيين .واكد المساري ان الضغوطات التي يتعرض لها المالكي من اطراف قد تؤدي الى انهيار الحكومة بسبب تغير مواقفه بسرعة غريبة جدا في بعض الامور الحساسة وتابع ان اعتقال ابناء الرطبة بهذه الطريقة هو عملية خاطئة منذ البداية والافراج عنهم بهذه السرعة هو دليل على ان المالكي تعرض لضغوطات يمكن ان تكون دولية ، لو كان القضاء يفرج عن المشتبه بهم بهذه السرعة فلماذا لم يفرج عن بقية المعتقلين الذين قضوا في سجونهم اكثر من سنة، وكثير داخل هذه السجون قضاياهم تشبه قضايا المفرج عنهم حيث لا أدلة مادية . كما قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ان الآلية التي اتبعت في قضية النخيب كانت غير صحيحة حيث كان من الأجدر ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الرمادي وكربلاء تحت إشراف الحكومة المركزية للملمة الموضوع بدل ان يأخذ أبعادا خطيرة وتداعيات أخرى ، خصوصا ان كلا المحافظتين أدانتا العملية ولا يوجد خلاف بهذا ،مستبعدا ان تكون هناك أزمة بين الرمادي وكربلاء على الصعيد الطائفي، مؤكدا ان بين ابناء الشعب لا توجد مشاكل، ونسيج الشعب العراقي جيد، ولكن توجد مشاكل بين القيادات السياسية والدينية هي من تخلق المشاكل والتوترات ، موضحا ان الافراج عن المعتقلين بهذه السرعة هو مسألة سياسية وليست قانونية لانه قانونيا لا تستطيع اعتقالهم والإفراج عنهم بهذه السرعة.

مقرر مجلس النواب: مبادرة النجيفي يمتد أثرها إلى دول الجوار

■ رئيس البرلمان يحمل رسالة شفوية من المركز إلى الإقليم

□ بغداد / المدى

كشف مقرب من رئيس مجلس النواب،امس، أن مبادرة الأخير تشمل القضايا العالقة مع كل من الكويت وإيران وتركيا، وفيما أشار إلى أنها تهدف أيضاً إلى حل الأزمات السياسية الداخلية، أكد أنها لا تتعارض مع مبادرتي رئيس الجمهورية و رئيس إقليم كردستان العراق. وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "رئيس المجلس أسامة النجيفي سيطرح مبادرة جديدة لن تتوقف داخل الحدود إنما ستمتد إلى خارجها لتشمل بحث قضية ميناء مبارك مع الجانب الكويتي، فضلاً عن أزمة المياه وقصف المناطق الحدودية مع إيران وتركيا".

وأضاف الخالدي أن "المبادرة تهدف إلى حل الأزمات السياسية الأخيرة"، مؤكداً أنها "لا تتقاطع مع مبادرتي رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بل ستدعمهما بعد أن ظهرت أمامهما تحديات جديدة".

وأوضح الخالدي أن "مبادرة النجيفي ستخص تفرعات تشكيل الحكومة وحل الأزمات التي نشأت بين المركز والإقليم من جهة وبين المركز والمحافظات من جهة أخرى وبين المحافظات نفسها".

ولفت الخالدي إلى أن "المبادرة في بدايتها عبارة عن لقاءات ثنائية لتتحول بعد ذلك إلى اجتماعات إلى طاولة مستديرة تجمع الفرقاء السياسيين"، مؤكداً أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي رحبا بالمبادرة". وفي صعيد ذي صلة، قال النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي، أن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي سيحمل رسالة من المالكي إلى بارزاني، في زيارته اليوم لكردستان.

وقال الركابي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء:" ان النجيفي سيحمل رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي إلى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، بيد أن الركابي لم يكشف عن مضامين الرسالة لعدم معرفته بتفاصيلها.

وأضاف الركابي أن الزيارة هي لتهدئة الامور والتوصل إلى امور يتفق عليها كافة الاطراف السياسية ولا تكون هناك اختلافات تصدع العملية السياسية، متوقعا أن تنتج هذه الرسالة عن توافقات جديدة بين المالكي وبارزاني.

وتمنى الركابي ان يثمر هذا الاجتماع عن نتائج ايجابية تصب في مصلحة العراق.

الى ذلك، أكد عضو كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني امير الكناني، أن مطالب التحالف الكردستاني دستورية ،عدا قانون النفط والغاز يجب أن يكون لمصلحة الجميع، متوقعا انفراجا قريبا للازمة بعد تنازل جميع الكتل عن بعض مطالبها. وقال الكناني في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء أن مطالب التحالف الكردستاني مطالب دستورية، وخاصة المادة (١٤٠) فهي مادة موجودة في الدستور، مشيراً إلى أن قانون النفط والغاز يجب أن يشرع وفق مصلحة الجميع وليس مصلحة منطقة معينة على حساب أخرى.

◆ مقبرة جماعية في ديالى

أفاد مصدر أمني في محافظة ديالى، بأنه عثر على مقبرة جماعية تضم رفات مدنيين أعدموا على يد تنظيم القاعدة قبل أربع سنوات شرق بعقوبة.

وقال المصدر في تصريح لوكالة السومرية نيوز امس الاثنين"، إن "قوة الشرطة عثرت، ظهر اليوم، على مقبرة جماعية قرب قرية أبو زبيب جنوب قضاء بلدروز (٣٠ كم شرق بعقوبة)، تضم رفات أكثر من عشرة مدنيين اعدموا على يد تنظيم القاعدة عام ٢٠٠٧ خلال الفترة التي هيمن فيها على مناطق واسعة".

◆ قانون النزاهة جاهز للتصويت

كشفت عضو لجنة النزاهة البرلمانية والنائبة عن كتلة العراقية البيضاء عالية نصف أن قانون هيئة النزاهة جاهزة للتصويت عليه داخل البرلمان.

وأضافت نصيف في تصريح لوكالة خبر أمس الاثنين: أن هناك الكثير من ملفات الفساد تحتاج الى تفعيل لأنها بحاجة الى قانون لتفعيلها .مشيرة" الى ان هناك إشكالية في القانون لم تتداركها لجنة النزاهة وهي تتعلق بوجود هيئة نزاهة مستقلة في الإقليم وهي مستقلة في عملها عن المركز وهذا قد يثير اشكالية مستقبلا.

◆ سياسيون يعطلون تشريع الأحزاب

قال النائب عن كتلة المواطن فرات الشرع اليوم ،الاثنين، أن هناك جهات سياسية تضغط على مجلس النواب لتعطيل التصويت على مسودة قانون الأحزاب.

وبين الشرع في تصريح خاص لوكالة أنباء المستقبل أن "هناك بعض الكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية تحاول تعطيل سن قانون الأحزاب، وذلك لأن القانون سيكون ملزماً لجميع الكتل والأحزاب بتبيان مصادر التمويل، فضلاً عن المراقبة الحكومية الدائمية للأحزاب ومحاسبة كل من يخالف مواد القانون الموضوع، وهذا سيفضح الكثير من المرتبطين بأجندات خارجية.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون